ادارة المخاطر المالية

ادارة مخاطر السيولة

السنة الثانية ماستر

تخصص مالية المؤسسة

لاستـــاذة :حـــــــدوش شـــــروق
جـامعة ابو بكـــــر بلقايد -تلمســـــان-
السنـــة الجامعيـــة :2019-2020

24.04.2020

مفتاح المصطلحات

مدخل القاموس

مختصر

مرجع بيبليوغرافي

مرجع عام

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-مفاهيم عامة حول السيولة 9

آ. مفهوم السيولة liquidity 9

ب. اهميـــــة السيـــــولة 9

پ. المشاكل التي يتعرض لها البنك نتيجة نقص السيولة 10

ت. قياس السيولة 10

II-مخـــــــاطر السيـــــــــولة 13

آ. تعريف مخاطر السيولـــــة 14

ب. أسباب مخاطر السيولة 14

پ. قياس خطر السيولة 14

1. قائمة صافي السيولة 14
2. استخدام النسب المالية 15
3. مؤشر السيـــــــولة 15
4. فجوة التمويل 15

III-ادارة مخاطر السيولة 17

آ. مبادئ ادارة مخاطر السيولة 17

ب. أهداف إدارة مخاطر السيولة 17

پ. اساليب ادارة مخاطر السيولة 18

1. إدارة الأصول-إدارة الخصوم 18
2. مخاطر السيولة و اتفاقية بازل 3 18

IV-تمرين 1: 21

V-تمرين 2: 23

VI-تمرين 3: 25

خاتمة 27

حل التمارين 29

قاموس 31

قائمة المراجع 33

وحدة

من خلال هذه المحاضرة نسعى الى :

- تبيان اهمية السيولة في البنوك .
-توضيح أسباب نقص السيولة في البنوك .
-استعراض أسباب حدوث مخاطر السيولة .

في نهاية هذه المحاضرة ، سيتمكن المتعلم أو الطالب من:

-مناقشة طرق قياس مخاطر السيولة .
-استعراض الإجراءات اللازمة لادارة مخاطرالسيولة .

يتمكن الطالب من :

المكتسبات القبلية :

لفهم و متلعة المحاضرة يجب على الطالب ان ياخذ بعين الاعتبار المتطلبات التالية :

-ان يكون على دراية بطبيعة انشطة البنك.
-ان يكون مطلعا على وظائف البنوك .
-المخاطر المصرفية.

مقدمة

تسعى البنوك و هي بصدد توظيف أموالها إلى الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لديها التي تعتبر من أهم المعايير للموائمة بين الموارد المتاحة و المجالات و الأنشطة المختلفة التي يمكن تشغيل هذه الموارد فيها.من ناحية أخرى فهي تؤثر في تحديد السياسة المثلى لتوظيف أموال البنك و استخداماته و ذلك لأن كمية السيولة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية تعتبر مشكلة من مشكلات الرئيسية في إدارة البنوك و ذلك لان زيادة السيولة في البنوك التجارية تعني أن تلك البنوك تضحي بأرباح من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة أو تعني من ناحية أخرى أن البنوك التجارية لا تقوم بواجبها على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي و من ناحية أخرى فان نقص السيولة ربما يكون مميتا ليس فقط للبنك بل أيضا للبنوك التجارية الأخرى.

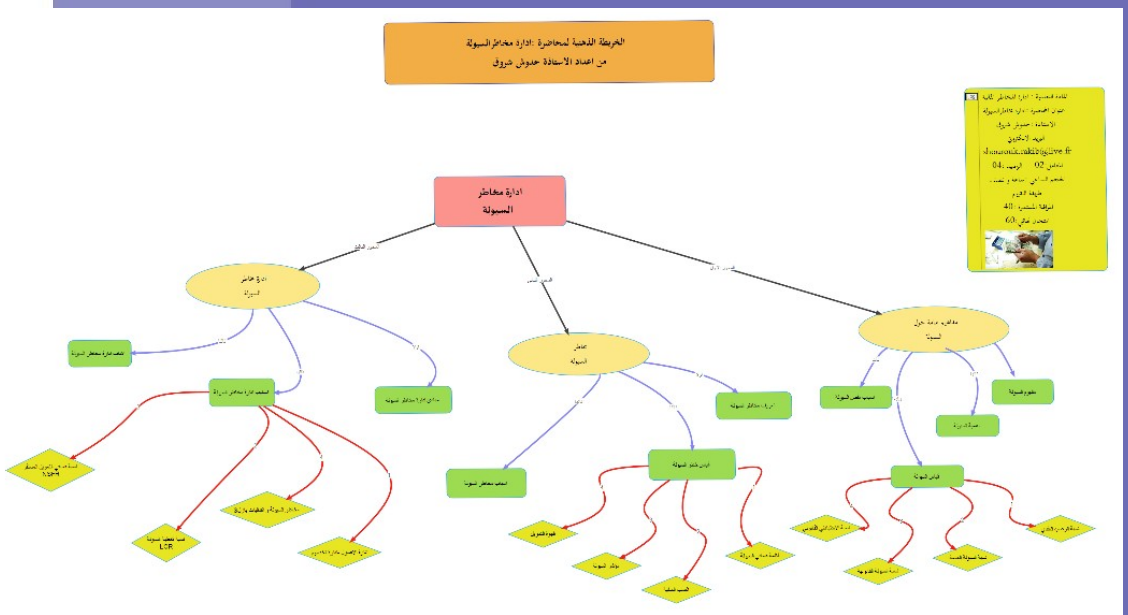

فرنسية

مفاهيم عامة حول السيولة

مفهوم السيولة liquidity 9
اهميـــــة السيـــولة 9
المشاكل التي يتعرض لها البنك نتيجة نقص السيولة 10
قياس السيولة 10

آ. مفهوم السيولة liquidity

- مفهوم السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقدية money cash
أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل بأصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء أو في غضون فترة قصيرة. اذا فان السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و الأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة و بين الالتزامات مطلوب الوفاء بها.
أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل بأصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء أو في غضون فترة قصيرة. إذا فان السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و الأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة و بين الالتزامات مطلوب الوفاء بها .

ب. اهميـــــة السيـــولة

إن من أولى واجبات المصرف ومن ضمن إستراتيجيته أن يكون قادرا و مستعدا على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي باعتبار أن البنك المركزي المصدر النهائي للسيولة في الأنظمة المصرفية مما يستوجب الاستعداد لتقديم الأموال الكافية لتلبية أي طلب للمودعين لاستبدال حسابات ودائعهم بنقود توفر احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب و الودائع لتلبية حاجات المجتمع التمويلية
و تكمن أهمية السيولة فيما يلي :
1-الظهور في السوق المالية بقدرة كبيرة على الوفاء بالتزامات تجاه جميع الأطراف و بصفة القدرة على مواجه المخاطر.
2-تجنب البيع الاضطراري لبعض الأصول و ما قد تجلبه من سلبيات.
3-تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
4-تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو من المصارف الأخرى.
5-تشكل السيولة تعزيزا الثقة كل من المقترضين و المودعين و حملة الأسهم و التأكيد لهم بان البنك قادرا على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
6-تعتبر السيولة مؤشر حيوي للسوق المالية و المودعين و الإدارة و المحللين.

ب. المشاكل التي يتعرض لها البنك نتيجة نقص السيولة

تعد نقص السيولة في البنك من العلامات الدالة على أن البنك يواجه صعوبات مالية قد تؤدي إلى التوقف عن الدفع و من ثم الإفلاس كما حدث لبنك انترا عام 1966 (لبنان) الذي أعلن إفلاسه نتيجة نقص السيولة التي نتجت عن زيادة السحب المفاجئ على الودائع و كذا تعثر بنك مصر الذي لولا تدخل الحكومة بدعم البنك لحدث تدهور في الاقتصاد الوطني.

ومن بين المشاكل التي يواجهها البنك نتيجة نقص السيولة مايلي:

1-التعرض للإفلاس.

2-خسارة الودائع بحيث لا يستطيع استقطاب ودائع نتيجة مشاكل السيولة لديه مما يضطر البنك إلى التخلص من موجوداته السائلة.

3-تردد البنوك الأخرى في إقراض البنك المتعثر بدون ضمانات كافية و بفوائد عالية مما يقلل أرباحه و يزيد مشاكله في المستقبل.

4-يمكن أن يتم إغلاق البنك الذي لا يستطيع توفير السيولة اللازمة.

5-تقاس كفاءة إدارة البنك بمقدرتها على إدارة السيولة بكفاءة .

ت. قياس السيولة

تعتمد المؤسسات المالية و المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة فيها ,و بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية .

لهذا الغرض نجد عدد من المعدلات الهامة التي يسترشد بها البنك في معرفة حالة السيولة عنده , و يتبين ما إذا كانت نسبتها ملائمة أو غير دلك ليعمل على تعديلها بما يحقق الكفاءة في نشاطه .

و من أهم هذه المعدلات مايلي:

1-نسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة القانونية): و تشير هده النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق, و لدى البنك المركزي و لدى المصارف الأخرى, و أية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك ،على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

نسبة الرصيد النقدي = (السائلة الارصدة +المركزي البنك لدى النقد +الصندوق في النقد)/(حكمها في ما ودائع)

2-نسبة الاحتياطي القانوني(نسبة السيولة الاحتياطية):

و تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه

و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني =(المركزي البنك لدى النقد)/(حكمها في ما و الودائع)

ومن خلال هذه المعادلة يمكن التوصل الى انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

3-نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف و حالات المصرف ,و تعتبر من أهم المؤشرات في مجال تقييم إدارة السيولة.

و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية=(الثانوية الاحتياطات +الأولية الاحتياطات)/(الودائع وما في حكمها)

كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة

4-نسبة التوظيف (نسبة السيولة العامة):

و تعني قدرة المصرف على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها و بدون خسارة في القيمة ,مع ملاءة تحصيل هذه القروض و منح القروض و سلفيات جديدة,و بالتالي يستلزم على البنك

دراسة و تحليل موقف العملاء و استبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة,و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء , و مراقبة عمليات السحب و الإيداع و ذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء .

و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية :

نسبة السيولة العامة =(السلفيات و القروض)/(حكمها في ما و الودائع)

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انخفاض السيولة .

فرنسية

مخـــــــاطر السيـــــــولة

تعريف مخاطر السيولـــــة 14
أسباب مخاطر السيولة 14
قياس خطر السيولة 14

تنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباينا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، فالمصرف لايستطيع السيطرة على من مصادر أمواله من الودائع ولكن لابد من الإشارة إلى أن المصرف يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال وتوظيفها وهذه الحقيقة تشكل إحدى الطرق الرئيسية للوقاية من مخاطر السيولة.

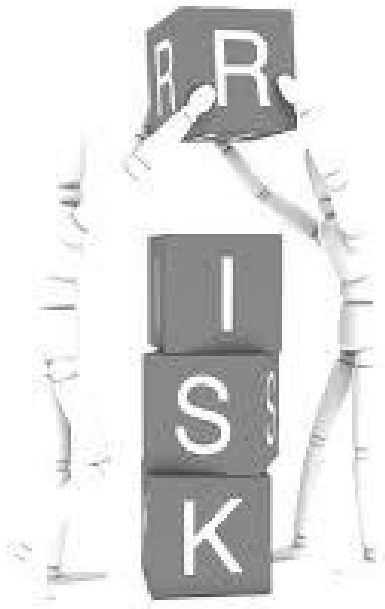

فرنسية

آ. تعريف مخاطر السيولـــــــة

تعرف مخاطر السيولة على أنها المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات المصرف عندما تستحق و خاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر المصرف إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه.

-مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين,و مثل هدا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة, أي في حالة إمكانية حدوث سحب مفاجئ و غير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد مقدرة البنك على التمويل .

و تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما:

1-الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.

2-السعر المعروض لتوفير السيولة.

ب. أسباب مخاطر السيولة

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات و المطلوبات , مما يؤدي إلى اللجوء إلى أسواق المصارف كلما اقرض عملاءه، وذلك للوفاء بتعهداته الخاصة بطلبات القروض من عملاء المصرف, فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية , كلما قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها .

بالإضافة إلى هذا توجد مجموعة من الأسباب و التي قد تؤدي إلى مخاطر السيولة في البنك و هي كما يلي:

-ارتفاع نسبة الفائدة في السوق المالي مقارنة بنسبة الفائدة في البنك.

-عدم الاستقرار السياسي للبلد..

-الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من تعثر للبنوك و عدم قدرتها على سداد التزاماتها.

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال استحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

پ. قياس خطر السيولة

هناك أربعة طرق لقياس مخاطر السيولة داخل البنك بحيث تشير المقاييس إلى كل من مقدرة البنك على اقتراض الأموال و كذلك مدى مقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات من خلال تحويلها إلى نقدية و هذه الطرق هي :

1. قائمة صافي السيولة

تعتبر قائمة صافي السيولة من الأدوات الهامة التي يمكن لإدارة البنك استخدامها لقياس مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها المؤسسة المالية .

2. استخدام النسب المالية

إن استخدام النسب المالية و مقارنتها بمثيلاتها في بنوك أخرى متماثلة في الحجم و الظروف وهي من الطرق الشائعة في قياس مخاطر السيولة للبنوك و من هذه النسب ما يلي:

- نسب إجمالي القروض لإجمالي الأصول.
- نسب القروض للودائع.
- نسب إجمالي التعهدات الائتمانية لإجمالي الأصول.

و كلما زادت هذه النسب زادت مخاطر السيولة للبنك.

3. مؤشر السيـــــــــولة

يستخدم مؤشر السيولة لقياس متوسط الخسائر المتوقعة و المترتبة على اضطرار البنك لبيع أصوله بأسعار اقل مما يتوقعه في حالة البيع في الظروف العادية.

4. فجوة التمويل

تعتبر فجوة التمويل أداة لضافية تستخدم في تقييم حاجات السيولة بحيث تمثل الأموال الجديدة التي يجب أن يجمعها البنك لتغطية الأصول و الخصوم التي تحتاج إلى إعادة تمويل.

تقاس فجوة التمويل بالفرق بين: قيمة القروض – قيمة الودائع.

و تشير هذه الفجوة إلى اعتبار الودائع بما فيها تحت الطلب مصدرا أساسيا لتمويل القروض و قد يندهش البعض لاستخدام الودائع تحت الطلب لتمويل القروض و ذلك لتعرضها لعمليات السحب الفوري عند الطلب مما لا يجعلها مصدرا ملائما لتمويل القروض و لكن يزداد على هذا أن في الظروف العادية لا يقوم المودعين بسحب ودائعهم في نفس الوقت، بل هناك من يحتفظ بودائعهم في فترة طويلة عند ارتفاع القروض عن قيمة الودائع يترتب عليه فجوة في التمويل يجب تغطيتها باستخدام النقدية (بيع أصول عالية السيولة) أو اللجوء إلى الإقتراض من السوق النقدي أو بالجمع بين هذه البدائل و يتم التعبير عن ذلك رياضيا:

فجوة التمويل= –النقدية–الأصول عالية السيولة+الاقتراض.

فجوة التمويل =الأموال المطلوبة – الأموال المتاحة

الأموال المطلوبة	الأموال المتاحة
أصول مطلوب تمويلها	حقوق الملكية
نسبة التزامات لم تستخدم	خصوم طويلة الأجل
ناقصا أصول قابلة للتسويق	خصوم قصيرة الأجل مستقرة
ناقصا أصول قصيرة الأجل مقدرة	طاقة تمويلية غير مستغلة

جدول1 جدول رقم (2) :حساب فجوة التمويل

ادارة مخاطر السيولة

مبادئ ادارة مخاطر السيولة 17
أهداف إدارة مخاطر السيولة 17
اساليب ادارة مخاطر السيولة 18

تعد إدارة السيولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك، كما أن إدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات الوقوع في مشاكل خطيرة بالفعل، كذلك فإن أهمية وأثر مخاطر السيولة تتعدى المصرف الواحد حيث أن العجز في سيولة مؤسسة أو مصرف ما يمكن أن ينجم عنه آثار خطيرة على النظام المصرفي ككل ولهذا السبب، فإن تحليل السيولة يتطلب قيام إدارة البنك بقياس مركز السيولة بصفة منتظمة وفحص نمط تطور احتياجات التمويل في ظل مختلف السيناريوهات.

آ. مبادئ ادارة مخاطر السيولة

إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك أصبحت تتعقد يوما بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات البنوك و كبرت احجامها ، و من اهم المبادئ و الخطوات التي يمكن لإدارة البنك اتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة ما يلي :

-تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد بسرعة (خلال 30يوم) بحد أدني من الخسارة و بتكلفة مقبولة .

-تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك و من المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك و كيف ستؤثر على وضع السيولة .

-تطوير نظام الإنذار المبكر و ذلك لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة .

-إجراءات اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية و سبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات و القيمة المعرضة للمخاطر و يتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة .

-توثيق الإجراءات و فحص السيولة بشكل دوري .

ب. أهداف إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة لابد أن ترتكز أهدافها في تحقيق الآتي:

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها ، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض معدلات الربحية

-المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة ، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول

(الأسهم صكوك، ودائع استثمارية ..إلخ)، مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية .

-وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة .

-المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك .

-وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلائم مع نشاطات البنك .

ب. اساليب ادارة مخاطر السيولة

تعد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافهما والمحافظة على هامش الأمان

1. إدارة الأصول-إدارة الخصوم

للوقاية من خطر السيولة على البنك تسيير موارده و خزينته تسييرا عقلانيا,الشيء الذي يضمن للبنك توازنا مستقرا بين موارده و استعمالاته على المستوى التجاري و أمواله على المستوى المالي . تعتمد البنوك في إدارة مخاطر السيولة على نوعين من الأساليب:

-إدارة الأصول: يعتمد هذا الأسلوب على اختيار مزيج من الأصول العالية السيولة، يحقق التوازن بين مكاسب البنك و مخاطر السيولة، فكلما زاد حجم الأصول العالية السيولة(كالنقدية و سندات الخزينة) ،كلما زادت قدرة البنك على مواجهة خطر السيولة.

-إدارة الالتزامات: ينطوي هذا الأسلوب على اختيار هيكل الالتزامات الذي يوازن بين التكاليف التي يتحملها البنك كنتيجة إصدار محفظة معينة من الالتزامات ، و بين مخاطر السيولة المترتبة على اختيار هذه المحفظة، فكلما زادت التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة إصدار نوعية معينة من الالتزامات، كلما انخفضت مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك

2. مخاطر السيولة و اتفاقية بازل 3

حيث دعت اتفاقية بازل 3 إلى تعزيز سيولة البنوك و هذا بإدخال نسبتين للسيولة:

-نسبة تغطية السيولة **liquidity coverage ratio**: وتفرض هذه النسبة على البنوك أن يكون لديها أصول جاهزة كافية لتغطية الأزمات المالية المطلوبات على البنوك أو ما يسمى بالخصوم المتداولة ، و التي لا تتعدى السنة ، و تحسب هذه النسبة بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى 30 يوم من التدفقات النقدية لديه و ذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة .

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{ALHQ}}{\text{FNT}} \times 100\ \%$$

ALHQ (Actifs liquides de haute qualité: الأصول السائلة عالية الجودة

FNTFlux net de trésorerie sur 30 jours :صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم

-نسبة صافي التمويل المستقر(**Net Stable Funding Ratio (NSFR** تتمثل في نسبة السيولة طويلة الأجل و الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك ،تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل ،نتيجة تراجع في الربحية و الأداء ، او تراجع تنقيط قروض أو أوراق أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات ، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك و أصوله و تحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات و حقوق الملكية)، إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ، و يجب أن لا تقل عن 100 % .

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{ASF}}{\text{NSF}} \times 100\ \%$$

NFS (La nécessité d'un financement stable pendant un an: الحاجة للتمويل المستقر لسنة

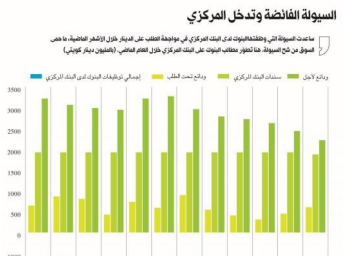

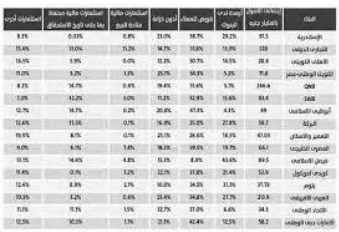

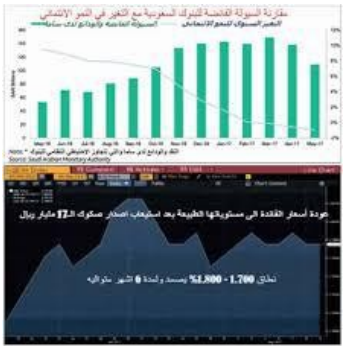

احصائيات حول السيولة

تمرين 1:

[29 ص 1 حل رقم]

ماهي نسب السيولة التي طرحتها اتفاقية بازل 3؟

تمرين 2:

[29 ص 2 حل رقم]

تشير هده النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق, و لدى البنك المركزي و لدى المصارف الأخرى, و أية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك ،على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف و حالات المصرف .

تعني هذه النسبة قدرة المصرف على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها و بدون خسارة في القيمة

تمرين 3:

[29 ص 3 حل رقم]

أودع شخص لدى بنك تجاري 100 000 دينار بفائدة 6% لمدة سنة وكان نسبة الاحتياطي القانوني المفروض علية 20% من قبل البنك المركزي ، فكم مقدار الاحتياطي القانوني الذي يجب أن يحتفظ به ؟

- 6000
- 10600
- 20000
- 120000

خاتمة

تعتبر السيولة و إدارتها من أهم القضايا الجديرة بالاهتمام في مجال الصرفة لما لها من صعوبات في تقديرها في ظل الظروف المحيطة بها .

فمن المعلوم أن وضع السياسة الخاصة بالسيولة أمر يقع على عاتق كل بنك أخذا في الاعتبار القوانين و التعليمات الصادرة ذات الصلة بحيث يتم الملائمة بين استحقاقات الموجودات و المطلوبات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية أنية أو مستقبلية ,حيث أن فقدان هذا التوافق من شأنه أن يهدد وضع السيولة لدى البنك هذا من جهة , و من جهة أخرى تتمحور مسؤولية السلطات الرقابية بصورة أساسية في مراقبة قدرة البنوك الخاضعة للرقابة على الوفاء بالتزاماته عند حلول أجالها و حثها على تعزيز قدرتها على مواجهة أية ظروف طارئة تنتج من جراء أوضاع غير طبيعية , لذا يتم إلزام البنوك الخاضعة للرقابة بالاحتفاظ بحد ادني من الأموال السائلة أو التي يمكن تسييلها أو الاقتراض في مقابلها لمواجهة الالتزامات الآنية، و على وجه الخصوص الطارئة و كذا الحفاظ على حد أدنى من التوافق بين استحقاقات الموجودات و المطلوبات مع مراعاة توزيع المخاطر في الأصول، حيث عادة ما تتم الأصول ذات الاستحقاقات القصيرة بانخفاض مستوى المخاطر بعكس الأصول ذات الاستحقاقات الطويلة الأجل.

حل التمارين

> 1 (ص 21)

نسبة LCR و نسبة NSFR

> 2 (ص 23)

تشير هده النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق, و لدى البنك المركزي و لدى المصارف الأخرى, و أية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك ،على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.نسبة الرصيد النقدي

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليهنسبة الاحتياطي القانوني

تمثل هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف و حالات المصرف .نسبة السيولة القانونية

تعني هذه النسبة قدرة المصرف على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها و بدون خسارة في القيمة نسبة السيولة العامة

> 3 (ص 25)

- ○ 6000
- ○ 10600
- ◉ 20000
- ○ 120000

قاموس

فجوة التمويل

الفرق بين الاحتياجات التمويلية طويلة الاجل و حجم التمويل الطويل الاجل

مخاطر سعر الفائدة

هي المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائد. فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا، ويرتفع سعر اعادة التمويل فان المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض . وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه

نظام الانذار المبكر

إن أنظمة الإنذار المبكر تساعد على التقييم المنتظم للمؤسسات المالية ضمن إطار يتضمن الرقابة المكتبية والميدانية، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف لدى المؤسسات المصرفية والتي يمكن أن تشكل بؤرة للمشاكل المالية المتوقعة.

قائمة المراجع

[إدارة البنوك,] -محمد سعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك, الدار الجامعية الجديدة ,الإسكندرية, سنة 2005.

[إدارة المصارف] -هشام جبر ،إدارة المصارف,جامعة القدس المفتوحة,الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات, سنة 2008 .

[إدارة المصارف,] -حنفي عبد الغفار،إدارة المصارف,الدار الجامعية للنشر و التوزيع,الازاريطة,الإسكندرية,سنة 2002,.

[البنوك الشاملة عملياتها و إدارته] -عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارته", الدار الجامعية, الإسكندرية.

[المصارف الواقع و التطبيقات العملية] -صادق راشد الشمري ،إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية, دار صفاء للنشر و التوزيع , عمان, الطبعة الأولى, سنة 2009 .

[دراسات تطبيقية في إدارة المصارف] -رشاد العصار, أولغا قمر , سعيد عبد الواحد ، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف ، دار صفاء دار الفكر للنشر و التوزيع عمان الأردن طبعة الأولى سنة 1991.